

الْعَدْلُ الْقَضَائِيُّ  
وَتَطْبِيقَاتُهَا فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

إعداد  
الدكتور حسن بنيسير رشيد

  
دار الفائس  
للطباعة والنشر

## فهرس الموضوعات

٧	المقدمة .....
٨	أهمية الدراسة .....
٩	الدراسات السابقة .....
١٢	منهجية البحث .....
١٣	خطة البحث .....
١٧	الفصل التمهيدي: مفهوم العدالة القضائية وأهميتها .....
١٩	المبحث الأول: مفهوم العدل لغة واصطلاحاً .....
١٩	المطلب الأول: مفهوم العدل لغةً .....
٢٠	المطلب الثاني: مفهوم العدالة اصطلاحاً .....
٢٤	المطلب الثالث: مفهوم القضاء اصطلاحاً .....
٢٥	المبحث الثاني: مفهوم العدالة القضائية .....
٢٦	المبحث الثالث: مشروعية العدل في الشريعة الإسلامية .....
٢٦	المطلب الأول: مشروعية العدل في القرآن الكريم .....
٣٣	المطلب الثاني: مشروعية العدل في السنة النبوية .....
٣٨	المبحث الرابع: أهمية العدل في التشريع الإسلامي .....
٤٣	الفصل الأول: ضمانات تحقيق العدالة القضائية المتعلقة بالقاضي .....
٤٥	المبحث الأول: استقلال القضاء وحياد القاضي .....
٤٥	المطلب الأول: مفهوم استقلال القضاء .....
٤٦	المطلب الثاني: استقلال القضاء في الشريعة الإسلامية .....
٥١	المطلب الثالث: علاقة استقلال القضاء بإرشاد القاضي .....
٥٣	المطلب الرابع: حياد القاضي .....

٥٦	المطلب الخامس: استقلال القضاء في القانون
٥٩	المطلب السادس: مقارنة بين الشريعة والقانون
٦٠	المبحث الثاني: ولاية القضاء وأهلية القاضي
٦١	المطلب الأول: ولاية القضاء وحكم طلبه
٦١	الفرع الأول: تولي القضاء
٦٩	الفرع الثاني: حكم طلب القضاء
٧٢	المطلب الثاني: شروط القاضي وأثرها في تحقيق العدالة القضائية
٧٢	الفرع الأول: الشروط المتفق على وجوبها
٧٨	الفرع الثاني: الشروط المختلف في وجوبها
٩٠	المطلب الثالث: كيفية اختيار القضاة وإجراءات التعيين
٩٢	المطلب الرابع: أثر عدم توفر الشروط
٩٣	المطلب الخامس: تولية القضاء في القانون
٩٨	المبحث الثالث: الكفاية المالية للقاضي
١٠٣	المبحث الرابع: أعوان القاضي ودورهم في تحقيق العدالة القضائية
١٠٣	المطلب الأول: كاتب القاضي
١٠٤	المطلب الثاني: الحاجب
١٠٧	المطلب الثالث: البواب
١٠٨	المطلب الرابع: النقيب
١٠٨	المطلب الخامس: المترجم
١٠٨	المطلب السادس: الجلواز
١٠٩	المطلب السابع: الأجراء
١٠٩	المطلب الثامن: المزكون
١١٠	المطلب التاسع: صاحب السجن
١١٠	المطلب العاشر: اتخاذ الشهود على الدعوى
١١١	المبحث الخامس: علاقة القاضي بأحد أطراف الخصومة
١١١	المطلب الأول: قضاء القاضي لمن لا تجوز شهادتهم له
١١١	الفرع الأول: الأشخاص الذي لا تقبل شهادتهم للقاضي من أقاربه

- الفرع الثاني: قضاء القاضي لمن لا تقبل شهادتهم له من أقاربه ..... ١١٣
- الفرع الثالث: قضاء القاضي على من لا تقبل شهادتهم له من أقاربه ..... ١١٨
- الفرع الرابع: كيف يتصرف القاضي إذا كان الخصوم ممن لا تقبل شهادتهم له ..... ١١٩
- المطلب الثاني: قضاء القاضي لمن كان بينه وبين القاضي عداوة ..... ١٢٠
- المطلب الثالث: قضاء القاضي فيما كان له فيه مصلحة ..... ١٢٥
- المطلب الرابع: حكم قضاء القاضي لمن كان بينه وبين القاضي علاقة في القانون .... ١٢٩
- الفرع الأول: في قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني ..... ١٢٩
- الفرع الثاني: في قانون أصول المحاكمات الشرعية الأردني ..... ١٣٣
- الفرع الثالث: مقارنة بين الشريعة والقانون ..... ١٣٦
- المبحث السادس: انتهاء ولاية القاضي ..... ١٣٨
- المطلب الأول: عزل الخليفة للقاضي ..... ١٣٨
- المطلب الثاني: عزل القاضي بموت الخليفة أو عزله ..... ١٤٢
- المطلب الثالث: عزل القاضي نفسه (الاستقالة) ..... ١٤٤
- المطلب الرابع: عزل القاضي في القانون ..... ١٤٥
- الفصل الثاني: ضمانات تحقيق العدالة القضائية في إجراءات التقاضي في الشريعة الإسلامية**
- المبحث الأول: تقييد القاضي في مصادر أحكامه ..... ١٥١
- المطلب الأول: إلزام القاضي بمذهب معين في الحكم ..... ١٥١
- المطلب الثاني: تقنين الأحكام الشرعية ..... ١٥٦
- الفرع الأول: ميزات التقنين ..... ١٥٦
- الفرع الثاني: سلبات التقنين ..... ١٥٨
- الفرع الثالث: الراجع ..... ١٥٩
- المطلب الثالث: تقييد القاضي في مصادر أحكامه في القانون ..... ١٦٣
- المبحث الثاني: أطراف الدعوى وعلاقتهم بالعدالة القضائية ..... ١٦٦
- المطلب الأول: التمييز بين المدعي والمدعى عليه ..... ١٦٦
- المطلب الثاني: أهمية التمييز بين المدعي والمدعى عليه ..... ١٦٧
- المطلب الثالث: التسوية بين الخصوم ..... ١٦٩
- المطلب الرابع: إجراءات تبليغ الخصوم وإحضارهم ..... ١٨٢

١٨٣	..... الحالة الأولى: أن يحضر الخصمان معاً للقاضي
١٨٤	..... الحالة الثانية: أن يحضر المدعي إلى القاضي دون أن يحضر معه خصمه
١٩٢	..... المطلب الخامس: القضاء على الغائب
١٩٣	..... الفرع الأول: تحرير محل النزاع
١٩٥	..... الفرع الثاني: آراء الفقهاء في المسألة
٢١٠	..... المطلب السادس: اشتراط الخلطة بين الخصوم
٢١١	..... الفرع الأول: مفهوم الخلطة لغةً
٢١١	..... الفرع الثاني: مفهوم الخلطة اصطلاحاً
٢١٢	..... الفرع الثالث: أثر عدم وجود الخلطة في الدعوى
٢١٤	..... الفرع الرابع: أدلة الأقوال
٢١٨	..... الفرع الخامس: المناقشة والترجيح
٢٢١	..... المطلب السابع: إساءة الخصوم التصرف مع القاضي في الشريعة الإسلامية
٢٢٤	..... المطلب الثامن: أطراف الدعوى وعلاقتهم بالعدالة القضائية في القانون
٢٢٤	..... الفرع الأول: التمييز بين المدعي والمدعى عليه
٢٢٦	..... الفرع الثاني: مبدأ المساواة أمام القانون
٢٢٨	..... الفرع الثالث: قواعد التبليغ وإجراءاته
٢٣٩	..... الفرع الرابع: غياب أحد المتداعيين عن الدعوى
٢٤٤	..... الفرع الخامس: إساءة الخصوم التصرف مع القاضي في القانون
٢٤٦	..... الفرع السادس: مقارنة بين الشريعة والقانون
٢٤٩	..... البحث الثالث: مكان إقامة الدعوى (الاختصاص المكاني)
٢٤٩	..... المطلب الأول: تخصيص القضاء بالمكان
٢٥١	..... المطلب الثاني: القاضي المختص بنظر الدعوى
٢٥٩	..... المطلب الثالث: الاختصاص المكاني في القانون
٢٦٥	..... المطلب الرابع: مقارنة بين الشريعة والقانون
٢٦٦	..... البحث الرابع: التقادم وعلاقته بالعدالة القضائية
٢٦٦	..... المطلب الأول: مفهوم التقادم لغةً واصطلاحاً
٢٦٧	..... المطلب الثاني: مشروعية التقادم في منع سماع الدعوى

المطلب الثالث: أثر التقادم في إسقاط الحق	٢٦٩
المطلب الرابع: الأعذار المانعة من سريان مبدأ مرور الزمن في الدعوى	٢٧٠
المطلب الخامس: التقادم في القانون	٢٧٣
المبحث الخامس: وسائل الإثبات ودورها في تحقيق العدالة القضائية	٢٧٧
المطلب الأول: أهمية وسائل الإثبات في تحقيق العدالة القضائية	٢٧٧
المطلب الثاني: حصر وسائل الإثبات	٢٧٨
الفرع الأول: تحرير محل النزاع	٢٧٩
الفرع الثاني: سبب الاختلاف	٢٧٩
الفرع الثالث: أقوال العلماء	٢٨١
الفرع الرابع: أدلة الأقوال	٢٨٢
الفرع الخامس: المناقشة والترجيح	٢٨٩
المطلب الثالث: وسائل الإثبات في القانون	٢٩١
المبحث السادس: قضاء القاضي بعلمه	٢٩٤
المطلب الأول: تحرير محل النزاع	٢٩٤
المطلب الثاني: أقوال الفقهاء في المسألة	٢٩٦
المطلب الثالث: أدلة الأقوال	٢٩٨
المطلب الرابع: مناقشة الأدلة	٣٠٨
المطلب الخامس: القول الراجح	٣١٢
المطلب السادس: قضاء القاضي بعلمه في القانون	٣١٤
المبحث السابع: مجانية القضاء في الشريعة والقانون	٣١٦
المطلب الأول: مجانية القضاء في الشريعة الإسلامية	٣١٦
المطلب الثاني: مجانية القضاء في القانون	٣١٧
المبحث الثامن: تعدد القضاة	٣٢٠
<b>الفصل الثالث: ضمانات تحقيق العدالة القضائية في إصدار الحكم القضائي في الشريعة الإسلامية</b>	
المبحث الأول: ضمانات تحقيق العدالة القضائية قبل إصدار الحكم	٣٢٥
المطلب الأول: تلقين المدعي دعواه	٣٢٧

٣٢٨	المطلب الثاني: الإعذار وعلاقته بالعدالة القضائية	٢٧٧
٣٢٨	الفرع الأول: مفهوم الإعذار	٢٧٧
٣٣٠	الفرع الثاني: مشروعية الإعذار	٢٧٧
٣٣١	الفرع الثالث: حكم الإعذار	٢٧٧
٣٣٢	الفرع الرابع: وقت الإعذار	٢٧٧
٣٣٣	الفرع الخامس: علاقة الإعذار بالعدالة القضائية	٢٧٧
٣٣٤	الفرع السادس: الإعذار في القانون	٢٧٧
٣٣٥	المطلب الثالث: المشاورة وعلاقتها بالعدالة القضائية	٢٧٧
٣٣٧	الفرع الأول: حكم مشاورة القاضي لغيره	٢٧٧
٣٤٢	الفرع الثاني: ضوابط مشاورة القاضي لغيره	٢٧٧
٣٤٤	الفرع الثالث: أهمية المشاورة في تحقيق العدالة القضائية	٢٧٧
٣٤٥	الفرع الرابع: المشاورة في القانون	٢٧٧
٣٤٧	الفرع الخامس: مقارنة بين الشريعة والقانون	٢٧٧
٣٤٧	المطلب الرابع: الأمر بالصلح قبل إصدار الحكم وعلاقته بالعدالة القضائية	٢٧٧
٣٥١	المطلب الخامس: تأخير إصدار الحكم	٢٧٧
٣٥٨	المبحث الثاني: ضمانات تحقيق العدالة القضائية عند إصدار الحكم	٢٧٧
٣٥٨	المطلب الأول: الوضع النفسي للقاضي حال صدور الحكم	٢٧٧
٣٥٨	الفرع الأول: قضاء القاضي عند الغضب	٢٧٧
٣٥٩	علاقة منع القاضي من القضاء وهو غضبان بالعدالة القضائية	٢٧٧
٣٦٠	الفرع الثاني: أثر الغضب على الحكم القضائي	٢٧٧
٣٦٣	الفرع الثالث: تشويش الفكر عند القاضي	٢٧٧
٣٦٥	المطلب الثاني: العلانية في المحاكمة وإصدار الحكم	٢٧٧
٣٦٩	المطلب الثالث: تسيب الحكم القضائي	٢٧٧
٣٧٠	الفرع الأول: التأصيل الشرعي لتسيب الأحكام	٢٧٧
٣٧١	الفرع الثاني: الحالات التي يلزم القاضي فيها بالتسيب	٢٧٧
٣٧٢	الفرع الثالث: أهمية التسيب في تحقيق العدالة القضائية	٢٧٧
٣٧٣	الفرع الرابع: تسيب الأحكام في القانون	٢٧٧

٣٧٥	المبحث الثالث: ضمانات تحقيق العدالة القضائية بعد صدور الحكم
٣٧٥	المطلب الأول: نقض الأحكام بعد صدورها
٣٧٥	الفرع الأول: نقض القاضي أحكامه أو الرجوع عنها
٣٧٩	الفرع الثاني: نقض القاضي أحكام غيره من القضاة
٣٨٣	المطلب الثاني: تنفيذ الأحكام بعد صدورها
٣٨٣	الفرع الأول: تنفيذ القاضي حكمه بنفسه
٣٨٤	الفرع الثاني: القاضي يكتب إلى غيره لينفذ حكمه
٣٨٥	الفرع الثالث: تعيين قاضٍ خاصٍ للتنفيذ
٣٨٦	الفرع الرابع: تنفيذ الأحكام في القانون
٣٨٦	المطلب الثالث: مسؤولية القاضي عن الخطأ في أحكامه التي أصدرها
٣٨٨	أولاً: إذا أخطأ القاضي في حكمه بغير قصد
٣٨٩	ثانياً: إذا تعمد القاضي الخطأ في حكمه
٣٨٩	علاقة مسؤولية القاضي عن خطئه بالعدالة القضائية
٣٩٣	الخاتمة
٣٩٩	الاقتراحات والتوصيات
٤٠١	المراجع والمصادر
٤١٧	فهرس الموضوعات